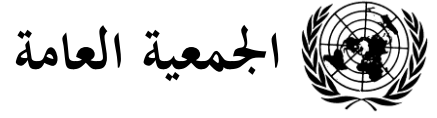


Distr.: General
2 July 2020
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 13 آذار/مارس و15-23 حزيران/يونيه 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 22 حزيران/يونيه 2020

21/43 - تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وإذ يشير إلى جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يشير إلى القرارات السابقة التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً، وأن من الواجب معاملة جميع حقوق الإنسان على نحو يُؤخِّج منه الإنصاف والتكافؤ، وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن جميع حقوق الإنسان نابعة من كرامة الإنسان وقيمتها الأصلية، وفيه، وأن الإنسان هو محور حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومن ثم ينبغي أن يكون هو المستفيد الرئيس منها وأن يشارك بنشاط في أعمال هذه الحقوق والحريات،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أن من واجب جميع الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع وجوب مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية والمحلية والتاريخية والثقافية والدينية،



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-08874(A)



* 2 0 0 8 8 7 4 *

وإذ يسلم بأن من شأن نهج تعددية الأطراف والدبلوماسية أن يعزز النهوض بالركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وهي ركائز مترابطة يعزز كل منها الآخر، مع التقيد في الوقت ذاته بالولاية الخاصة بكل منها وبأحكام الميثاق، وإذ يسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف وتوطيدها،

وإذ يسلم أيضاً بالدور الهام الذي قد يؤديه التعاون المفيد للجميع فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في عالم لا ينفك يزداد ترابطاً،

وإذ يشدد على مسؤولية جميع الدول، وفقاً للميثاق، عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون أي تمييز أي كان نوعه،

وإذ يسلم بأهمية الحرص على مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية، عند النظر في قضايا حقوق الإنسان، وبأهمية نبذ ازدواجية المعايير والتسييس،

وإذ يؤكد من جديد أن لكل دولة حقاً غير قابل للتصرف في أن تختار بحرية أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأن تضع أنظمتها هذه بما يتفق مع إرادة شعبها المطلقة، دون تدخل أي دولة أخرى أو أي جهة فاعلة من غير الدول، وبما يتفق تماماً مع أحكام الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من الصكوك الدولية ذات الصلة؛

وإذ يؤكد من جديد أيضاً ضرورة أن يسترشد مجلس حقوق الإنسان في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وأن يتوخى الحوار والتعاون البناءين على الصعيد الدولي زيادةً في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية،

وإذ يشدد على الحاجة إلى نهج تعاوني بناءً يتبعه جميع أصحاب المصلحة في حل قضايا حقوق الإنسان في المحافل الدولية، إسهاماً منهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يسلم بأهمية عرض أفضل الممارسات والتناجج والخبرات الإيجابية في ميدان حقوق الإنسان، ولا سيما دورها في تعزيز التعلم المتبادل والتفاهم، وفي تعزيز الحوار والمساعدة على تعزيز التعاون التقني فيما بين الدول،

وإذ يرى أن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وفقاً للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق والقانون الدولي واستناداً إلى مبدأي التعاون والحوار الصادق، يسهم إسهاماً فعالاً وعملياً في منع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي جعل الدول أقدر على امتثال التزاماتها في ميدان حقوق الإنسان بما يحقق مصلحة جميع البشر،

وإذ يشدد على أن الحوار الصادق والتعاون في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن يكونا بناءين وقائمين على مبادئ العالمية وعدم قابلية التجزئة، وعدم الانتقائية، وعدم التسييس، وعلى المساواة والاحترام المتبادل، بهدف تعزيز التفاهم وتوسيع الأرضية المشتركة وتعزيز التعاون البناء، بوسائل منها بناء القدرات والتعاون التقني،

وإذ يسلم بأهمية ما يُقدّم من مساعدة تقنية وبناء القدرات بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها، في تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة ترسيخ دور مجلس حقوق الإنسان في تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات، بوسائل منها استكشاف السبل التي تمكن الدول من عرض إنجازاتها وممارستها الجيدة في ميدان حقوق الإنسان، والاطلاع على تجاربها الواقعية وتبادل خبراتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتعهد طوعاً بتقديم مساهماتها والتزاماتها،

وإذ يسلم بدور الاستعراض الدوري الشامل في أمور منها تعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها، وإنشاء آلية تعاونية تستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها وإلى التحاور، وضمان العالمية في التغطية والمساواة في المعاملة لجميع الدول من حيث الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتعاون المفيد للجميع،

وإذ يسلم أيضاً بأن من شأن الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات في ميدان حقوق الإنسان أن يسهم أيما إسهام في تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

وإذ يسلم كذلك بأهمية تعزيز العلاقات الدولية المبنية على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدل والتعاون المفيد للجميع، وأهمية بناء مجتمع بمستقبل مشترك للبشرية يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان،

1- يهيب بجميع الدول إلى دعم تعددية الأطراف والعمل معاً على تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان، ويشجع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، على الإسهام بحمة في هذا المسعى؛

2- يشدد على الدور الحاسم الذي يؤديه مجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، ويشدد على ضرورة أن يضطلع المجلس بولايته وهو على التزام شديد بتعددية الأطراف عن طريق تنفيذ مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار والتعاون الدوليين البناءين، بقصد تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان؛

3- يهيب بجميع الدول وبغيرها من أصحاب المصلحة إلى إقامة حوار وتعاون بناءين وصادقين في ميدان حقوق الإنسان، بالاستناد إلى مبادئ العالمية، والحياد، والموضوعية، وعدم القابلية للتجزئة، وعدم الانتقائية، وعدم التمييز، والمساواة، والاحترام المتبادل، بهدف تعزيز التفاهم وتوسيع الأرضية المشتركة وتقريب وجهات النظر وتعزيز التعاون البناء؛

4- يؤكد من جديد أهمية دور المساعدة التقنية وبناء القدرات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويهيب بالدول إلى تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان عن طريق التعاون المفيد للجميع، بناء على طلب الدول المعنية ووفقاً للأولويات التي تحددها، ويرحب في هذا الصدد بالتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي؛

5- يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان عن دور المساعدة التقنية وبناء القدرات في تدعيم التعاون المفيد للجميع في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها⁽¹⁾؛

6- يشدد على أهمية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية تقوم على التعاون والحوار البناء وتهدف، في جملة أمور، إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وإلى تعزيز وفاء الدول بما أخذته على عاتقها من التزامات وواجبات في ميدان حقوق الإنسان، ويناشد جميع الدول والجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى المشاركة فيه على نحو بناء؛

7- يدعو آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها المعنية بحقوق الإنسان إلى مواصلة إيلاء الاعتبار لأهمية التعاون المفيد للجميع في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛

8- يقرر أن يعقد أثناء دورته السادسة والأربعين، في إطار البند 3 من جدول أعماله، اجتماعاً مدته ساعتان، يرأسه رئيس مجلس حقوق الإنسان، بشأن موضوع دور التخفيف من حدة الفقر في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بمشاركة كبار المسؤولين من الدول بغرض تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة والخبرات في بلدانهم في جوانب معينة من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويشجع الدول على اغتنام هذه الفرصة لتيسير التعاون التقني ذي الصلة؛

9- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تزود الاجتماع الآنف ذكره بجميع الموارد اللازمة للخدمات والمرافق، وأن تعد تقريراً موجزاً عن الاجتماع وتقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين؛

10- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

الجلسة 45

22 حزيران/يونيه 2020

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية 23 صوتاً مقابل 16 وامتناع 8 أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأرجنتين، وإريتريا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، والسودان، والصومال، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، والكاميرون، والمكسيك، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا

المعارضون:

إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وسلوفاكيا، والنمسا، والهند، وهولندا، واليابان

الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، وأفغانستان، وبيرو، وجزر البهاما، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وشيلي، وفيجي، وليبيا]